ذيول وملَاحظات (٢)

للمهندس حاتم غنيم

مقدمة:

هأنذا أعود فأجمع أشتاتاً من الملاحظات التي علّقتها على هوامشِ أبحاثٍ نشرت في أعداد مجلة المجمع، متوخّياً أن أنتقي منها ما أظنه ذا أهميةٍ مبعثها أنّه يصحّح وهماً لا يحسن السكوت عنه، أو يثير نقاشاً ذا جدوى، أو يضيف فائدة أو توسعاً في شرح. واللغة العربيّة واسعةٌ عريضة، تشمل لهجاتِ قبائل عدّة، وما يجيء في إحداها على وجهٍ قد يجيء في أخرى على غير ذلك، ولكي يستطيع باحث أن يجزم بعدم جواز استعمالٍ لغويّ ما عليه أن يكون ملمّاً بمعظم ما جاء في كتب اللغة متعلّقاً بهذا الاستعمال، وهو أمر شاقّ يكاد يكون مستحيلاً. لذلك فلن أنبّه إلاّ على ما كان وهماً شائعاً يجب التنبيه عليه، أو انتصاراً لاستعمالٍ لغوي صائبٍ أُتُّهِمَ بالخطأ.

وسأتناول في عرضي هذا البحوث التي نشرت في العدد المزدوج السابع والثامن من مجلّة المجمع، والتعليقاتِ التي عرضت لها في أعداد المجلّة الأخرى، إذ إنني أعتبرها جزءاً مكمّلاً للبحوث لا يجوز غضُّ النظر عنها، ولا تَصحُّ مناقشتها منفصلة عن البحث الأصل.

صناعة المعاجم والجدول الهجائي الكامل:

للأستاذ نجيب إسكندر، وتعليقات الأستاذ محمد شيت صالح الحياوي

بعد أن ذكر الباحث أنّ إثبات المزيد والمشتقّ تحت أئلة المجرد[1] في ترتيب المعجم العربي لم يثر الاشتباه في صلوح الجدول الهجائيّ العربيّ المستعمَل، عاد فأشار إلى أنّ الاتجاهَ إلى ترتيب المعجم ترتيباً لفظياً تُدْرَجُ فيه المفردات حسب حروفها يوجب إكمال هذا الجدول وضبطه، ومن ثم بنى بحثه الذي حاول فيه إثبات قصور الجدول الهجائيّ المعتمد.

أقول: نحن نخالف الباحث في صلاح طريقة إدراج المفردات في المعجمات العربية حسب حروفها. ونرى أنّ طريقةَ اعتماد الجذر أساساً لإدراج المفردات

---

(١) لم تثبت المعجمات المزيد والمشتق تحت أئلة المجرد بل تحت أئلة الجذر الذي هو الأصل، فالفعل (قال)، وهو من المجرد، أدرج في المعجمات تحت الجذر (قول).

تحته، على ما فيها من هنات قد تسببّ عنتاً للشداة، هي الطريقة الصالحة لجمع اللغة العربية جمعاً معجمياً، وذلك لأسباب ثلاثة:

أولهما: إن الاشتقاق الذي يميز اللغة العربية عن غيرها يجعلها أوسع اللغات. ولو ضربنا مثلاً لذلك الجذر (فعل) لوجدنا أن الصور المشتقّة منه تبلغ المئات، من مزيداتٍ كأفعل وفاعل واستفعل وفعّل وتفاعل وانفعل وتفعّل، ومن مصادرَ وصيغٍ كاسم الفاعل والمفعول والمرّة والهيئة والأداة وصيغ المبالغة والتفضيل، والجموع لهذه كلّها، كذلك أشكال الأفعال من ماضٍ ومضارعٍ وأمر، وما إلى ذلك ...

ولو نظرنا إلى عددِ الموادّ التي ذكَرَتها المعجماتُ العربية، وهذه لم تَجْمَعْ كاملَ جذور اللغة، لرأينا أنها تتجاوز مائة وعشرين ألفاً أي أن صُوَرَ كَلِمِ اللغة العربية قد تبلغ الملايين، أضف إلى تغير الصور التي يتشكل بها كثير من هذه المفردات عند اتصالها ببعض اللّواصق، مثل قالت وقُلْتُ، ويقول ويقُلْنَ، ممّا يعني ضرورة إدخال الكلمة تحت صورٍ مختلفة في المعجم، كلّ هذا يعني أننا لو أردنا اعتماد ترتيب المعجم ترتيباً لفظيّاً لَكَبُر المعجم كثيراً وأصبح غير عمليّ، يكثر فيه التكرار دونما فائدة. وهذا يدعونا إلى اعتمادِ طريقةِ الجذر في معجماتنا، إذ إنّ هذه الطريقةَ ثبت صلاحها، وأُعْتُمِدتْ فيما سلف من المعجمات.

وثانياً: إن حركاتِ الكلمة الواحدة تتغيّر حسب مكانِها من الإعراب وحسب ما يتبعها من اللواصق، وهذا يعني اختلافَ صورة الكلمة الواحدة عند الاستعاضةِ عن الحركات بحروفٍ كما يقترح الأستاذ الباحث.

وثالثها: إن قليلاً من الباحثين القدامى قاموا بدراساتٍ طريفة قيّمةٍ عن المعاني المشتركة التي قد يفيدها تَجَمُّع حروفٍ معيّنة، ولعلّ إثباتِ المفرداتِ ضمن الجذور قد يساعد على استكمال مثل هذه البحوث.

هذه هي ملاحظاتنا على البحث بشكله العامّ. ونحن متى اتفقنا على ضرورة إدراج المفردات العربيّة في المعجم تحت صيغة الجذر، يفقد البحث الجزءَ الأكبرَ من قيمته وجدواه، ولا يبقى من ضرورةٍ لمراجعتِهِ والتعليق عليه.

غير أن البحث ورد في ثناياه أشياء تلفت الانتباه وتستوجب التعليقَ عليها، منها استعمال الأستاذ الباحث كلمة "الإملاء" في أكثرَ من موضع، لتفيد معنى رسم الكلمات في الكتابة، وهذا خطأ شائع الاستعمال. فالإملاء هو تلاوة الكلام على الكاتب، وقد يكون المملي سويَّ الإملاء لكنّه لا يعرف الكتابة.

ومنها ما جاء (ص٣٤) من أن الفتحة في الفعل الماضي "ليست سوى نوع من ضميرٍ بارزٍ متّصل تدخل على الفعل المطلق لتخصّصَه للغائب المفرد، كما تدل عليه الفتحة الطويلة (الألف) لتخصصه للغائب المثنّى". وهذا رأي فيه نظر،

إذ لو كان ذلك كذلك لما جاز تسكينُ آخر الفعل عند الوقف، إذ إن حذف الحركة يعني حذف ضمير متّصِلٍ بارز عند الوقف وإثباته عند الدرج، وهذا لا يجوز إلاّ إذا ناب عن الضمير المحذوف حرف آخر، وليس الأمر كذلك في هذه الحالة.

ومنها ما يقوله الباحث (نفس الصفحة) من أن التنوين ليس سوى أداة تنكير. وأرى نفسي مضطرّاً إلى مخالفته مرّة أخرى، فلو صحّ ذلك لكان كلُّ علمٍ غير ممنوعٍ من الصرف نكرة، ولما جاز لنا أن نقول: جاءَ زيدٌ الكريم. ويا ليت باحثينا عندما يُعطون حكماً ما يبذلون بعضاً من جهد في دراسة هذا الحكم قبل إصداره، فربّ عَجَلةٍ تَهَب ريثاً.

ويقول الباحث (ص ٣٤- ٣٥) عن إثبات ألف تنوين الفتح في الكتابة: إنّ هذا الحرف لا قيمة (إملائية) له، وما كان القصد منه سوى التعويض عن علامة التنوين!! وفات الأستاذَ الباحثَ أنّ قواعدَ الكتابةِ العربية تنظر إلى الكلمة عند الدرج والوقف، فَتُكْتَبُ التاءُ المربوطة على شكل الهاء في آخر الكلمة لأنها تقلب هاء عند الوقف، فإذا لحقت الكلمة إحدى اللواصق كتبت كأي تاء أخرى لعدم الوقف عليها. كذلك فالألف ليست تعويضاً من تنوين الفتح، إذ لو كانت كذلك لوجب التزامُ هذا الأمر في تنوين الضمّ والكسر، والتعويضُ منها بواوٍ وياء. لكن السبب في إثبات الألف في تنوين الفتح هو أن هذا التنوين يُسْتَبْدلُ ألفاً عند الوقف، لهذا وجب إثباتهُ ألفاً، وهذا هو سبب الاستغناء عنها في الأسماء المقصورة والمنتهية بتاء التأنيث.

ويعزو الأستاذ إهمالَ رسمِ الحركة في الكلمة على شكل حرف خاصّ إلى قصور الأقدمين عن إدراكِ إمكانيّةِ الرمزِ إلى الحركة بشكل خاصٍّ بها (ص ٣٦). لكنّ اللغة العربيّة تختلف عن اللغات اللاتينيّة في أنّ الحركات قد تتغيّر في الكلمة الواحدة، تبعاً لموقعها من الإعراب أو الإضافة أو الوقف. فكلمة (رجل) مثلاً لها من الصور: تنوينُ لامِها نصباً ورفعاً وجراً، والحركاتُ الثلاثُ بدونِ تنوينٍ عند الإضافة، ودونَ علامةٍ عندَ الوقف في جميع أحوالها ما عدا النصب مع التنوين حيث تثبت الألف. فهذه تسعُ صُوَرٍ لكلمةٍ واحدة. أضف إلى ذلك كثرةَ الكلماتِ التي تجوزُ في حُروفِها الحركاتُ المختلفة. فكلمة (إصبع) مثلاً تجوزُ في حروفها أشكالٌ متعدّدة من الحركات، فهل سنرسمها على عدّةِ أشكالٍ أو صُوَر؟؟

ويقول الأستاذ (ص٣٧): إنّ الألِفَ في متى وإذا هي حركة قصيرة، "ولمّا لم تكن قد وجدت بعدُ طريقةٌ لإظهارِ الحركةِ القصيرة ضُبِطَتْ هذهِ الكلماتُ بالفتحِ الطويل". وقد علّق الأستاذُ الحياوي على هذا القولِ في مراجعاته المنشورةِ في عدد مجلة مجمع اللغة العربيّة المزدوج (١١- ١٢) ص ١٤٨. وأزيد هنا على تعليقه أنّه

لو صح ما قاله الأستاذ إسكندر لوجب رسمُ كلماتٍ أخرى مثل "هو" و"أنت" بالألف. فما مبرر إثباتها هناك وإهمالها هنا؟

وذكر الأستاذ الباحث (ص ٣٨) أنّ الفرقَ بين الحركاتِ الطويلة والقصيرة كميٌّ لا كيفيّ. وأقول إنّ الفرق كميٌّ كيفيّ. فالملاحظ أنّ الحركة القصيرة كثيرةُ التغيُّرِ بالإعراب وغيره، وعندَ تغيُّرِها لا تترك مكانها ما يدلُّ عليها، بعكس حرفِ المدّ الذي لا يتغيرُ في الكلمة الواحدةِ عادةً، وعند تغيُّره يتركُ ما يدلُّ عليه، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى لو كانت حروفُ المدِّ حركاتٍ لَما قَبِلَتْ دُخولَ حركاتٍ أخرى عليها، وَلَما جاز لنا أن نقول: جاء القاضي ورأيتُ القاضِيَ في مجلسه.

وينتقل الباحث إلى التحدُّثِ عن رسم الهمزة، مشيراً إلى أنّ شكلَها المتبدِّلَ خارجٌ عن أصول الرسم وعائدٌ إلى اعتباراتٍ صرفيّة (ص٤٢) مع أنّ الشكلَ المتبدِّلَ للهمزةِ اتَّبَعَ في البداءة صورةَ الكلمة عند تسهيل الهمزة، كما تقتضي أصول الرسم، ومن ثم اشتقَّتْ قواعدُ الحركةِ الأقوى، ولا علاقةَ للاعتباراتِ الصرفيَّةِ بذلك.

ولا أريد أن أتطرَّقَ إلى ما جاء في المقالِ عن أسباب عدم إدراج الألِفِ في الجدول الهجائيّ (ص٤٣)، فقد ناقض المؤلف نفسه ورجع فذكر أنها أُدرِجَتْ ملتصقةً باللام مع أخواتِها الواو والياء، وإنما ألصقوها باللام ليميّزوها عن الهمزة، وهو أمرٌ ضروريّ للألِفِ وغيرُ ضروريّ للواو والياء لإمْكانِ تحريكِ الحرفَيْنِ الأخيرَيْنِ والابتداءِ بهما. وأضيف أنّ عدمَ إدراجِ الألِفِ ضمنَ حروفِ المعجمات العربية سببه أنّها لا تأتي ضِمْنَ الكلمة إلا زائدةً أو منقلبةً عن واو أو ياء.

ثم ينهي الأستاذ بحثَه باقتراحِ جدولٍ هجائيٍّ معدَّل، فاتّه فيه إدراجُ أشكالٍ كثيرةٍ، منها همزةُ الوصلِ في وسط الكلمة، والتنوين. ولستُ بِصَدَدِ تناولِ الجدولِ بالانتقاد، ولكنّني لا أَجِدُ مبرراً لاختراع شكلٍ جديدٍ لأداة التعريف، فهي مكوَّنَةٌ من همزَةِ وصلٍ ولام، فإنْ كنّا على استعدادٍ لتَقَبُّلِ اختلافِ اللفظ بها، عندَ استعمال الشكل الجديد لها، باختلافِ الحروفِ الشمسيّة والقمريّة التي تتلوها، فلماذا نأبى على أنفُسِنا قبولَ ذلك عند استعمال شكلها القديم؟

إنني لَمْ أَسْتَوْفِ فيما ذكرتُ آنفاً جميعَ ملاحظاتي على هذا البحث، إلا أنني اقتصرت على ما اعتقدته ذا أهميّة، ومع ذلك جاء تعليقي طويلاً، فلعلّه يكون ذا فائدة. وأرى لزاماً عليّ قبل إنهائه أن أتطرق إلى المراجعة التي قام بها الأستاذ محمد شيت صالح الحياوي لهذا البحث[٢]، وأنا لا شكَّ أتّفِقُ معه في جُلِّ ما كتب،

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد المزدوج (١١– ١٢) ص ١٤٨.

لكنني أستميحه العذرَ في أن أخالِفَه في القليل الذي سأذكره تالياً، شاكراً له ما ذكر عن الكتابة المتّصلة والمنفصلة (ص ١٥٠-١٥١) فقد أصاب وأفاد.

قال الأستاذ الحياوي مخطئاً الاستعمال: يُسمّى بالألِف ... إلخ. مؤكِّداً أنّ الصحيحَ ما جاء في الآية: (وإنّي سَمَّيْتُها مَرْيَم)، ولعمري لقد أصاب في استجادته حذفَ الباء، فقد جاءت كذلك في التنزيل مرّات، لكنّ صوابَ استعمالٍ لا يفيد خطأ استعمالٍ مخالف.

قال الجوهريّ في الصحاح (سما): "سميّت فلاناً زيداً وسميّته بزيدٍ بمعنى"، بل إنّ لسان العرب (سما) ذكر أنّ سيبويه يرى أنّ الأصل الباء لأنه كقولك: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها. وقد جاء الفعل في الشعر متعدّياً بالباء، قال الشاعر (أميّة بن أبي الصلت):

وَسَمّيْتَني باسْمِ المُفَنَّدِ رَأْيُهُ وفي رَأْيِكَ التَّفْنيدُ لَوْ كُنْتَ تَعْقِلُ

ويقترح الأستاذ المعلّق (ص١٤٩) تسمِيَةَ الحركات "لواصق"، ثمّ يكتشف أن أنّ هذهِ التسمية أُطْلِقَتْ على حروفٍ أخرى، فيقول: إنَّ اصطلاحه هو الأصحّ فلا داعيَ لتركِهِ أو إبداله، وإنّ الاصطلاح الآخرَ هو الذي يحتاج إلى تبديل. ويقترح لذلك "الذوانب" بديلاً يفي بالمرام كاملاً كما يقول، لأنّ "اللواصق" في الاصطلاح المستعمل يُراد بها اللواحق ليس غير.

أقول: ما للأستاذِ ومحاولة وضعِ اصطلاح جديدٍ يطلقه على الحركات، و"الحركة" تسميةٌ جيّدة ونحن في غِنًى عن أن نستبدلَ بها تسميةً قد تقود إلى إشكال، وما أرى استعمالَ "اللواصق" في هذا الموضِع إلاّ مؤدّياً إلى ما نخشاه من ذلك، لسببين: أوّلُهما أنّه سبق أن جرى إطلاقُ هذا الاصطلاح على أشياء مغايرةٍ فلصق بها، ممّا سيدفعنا إلى إجراء تبديلٍ في الاصطلاح حيثما وُجِدَ في كتب العربيّة، وهو أمرٌ قد ندعو إلى تَجَنُّبِهِ في حالِ اقتناعِنا بصوابه، فكيف والأمر على خلافِ ذلك. وثاني الأسباب أنّنا نعتقدُ أنّ "اللواصق" أنسب لما وُضِعَتْ له سابقاً

منها للحركات، ويعترض الأستاذ الحياوي على استعمالها لأنها إنما تأتي في آخر الكلمة. لكنّ من اللواصق ما يأتي في أوّلِ الكلمة مثل هاء (هؤلاء) و(هذا)، وذلك يعني أنّ اصطلاحَ "الذوانب" لا يُناسب ما وُضِعَ اصطلاحُ "اللواصق" له. هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى نحن نرى أنّ اصطلاحَ "الحركات" أصحُّ في الاستعمالِ من اصطلاحِ "اللواصق"، وذلك لأنّ الأخيرَ يوحي أنّ الحركات ليست من أصلِ الكلمة بل أُلْصِقَتْ بها، وهذا جدُّ صحيحٍ بالنسبةِ لحركاتِ الإعراب، أمّا بقيةُ الحركاتِ فهي من أَصْلِ الكلمة يختَلِفُ معناها باختلافها[٣]، ولا نستطيعُ تغييرَها إلاّ بمبرّر، شأنها في ذلك شأن الحروف صامتةً أم مصوّتة. لكلّ ذلك أُخالف الأستاذ في محاولةِ إطلاق اسمٍ جديدٍ على الحركات، وأرى أنّنا بمندوحةٍ عن ذلك.

يبقى بعد ذلك هناتٌ صغيرةٌ ما كنتُ ذاكِرَها لولا أنّ بعضَها يُخطِّئُ صحيحاً، وبَعْضَها قد يقودُ إلى وهم، منها اعتراضُه على قول الأستاذ إسكندر (حروف عادّية) وتصحيحه لها بـ(أحرف اعتياديّة) (ص ١٥٠) والكلمتان صحيحتان، وانظر ما جاء في معجم الأخطاء الشائعة[٤] (ص٦٤) عن السعد التفتازاني والصبّان من أن جمع الكثرة يشمل العدد من ثلاثةٍ إلى ما لا نهاية. كما أنّ النسبة إلى عادة (عاديّ)، وقد أَشار إلى ذلك الأستاذ إبراهيم السامرّائي في مقاله "لو أخذ القوسَ غيرُ باريها"[٥]. ثمّ يَذْكُرُ شيئاً عن الحروف المنفصلة في مجرى حديثِهِ عن

---

(٣) ألف علماء اللغة عدة كتب في (المثلثات)، وهي كلمات تتعاقب على حرف منها الحركات الثلاث فيتغير معناها تبعاً لذلك.

(٤) لمحمد العدناني – نشر مكتبة لبنان– بيروت سنة ١٩٧٣.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٧–٨).

طبعة "مختار الصَّحاح" (ص ١٥٢)، ولم يكتبْ في هذه الطبعةِ بحروف منفصلةٍ سوى الجُذور، وذلك لإعطاء الانطباع بأن الجذرَ يشمل كُلَّ الكلماتِ المركّبَةِ من هذه الحروف. فالجذر (فعل) مثلاً ينضوي تحتَه كلُّ ما يَتَرَكَّبُ من حروف الفاء والعين واللام على هذا الترتيب. فلو كُتِبَ في أولِ المادّة المعجميّة متّصلاً به لأدّى إلى إيهامِ قليلٍ من المطالعين أنّ المادّةَ تتعلَّقُ بالفعل (فعل) فقط. ولكنّنا عندما نكتُبُه بحروفٍ منفصلة (ف ع ل) نزيل هذا الإبهام. وهذا أمرٌ قليلُ الأهمّيّة ما كان من داعٍ للمؤلفِ أن يذكُرَهُ ولا للمعلِّقِ أن يناقِشَه.

ويقول الأستاذ الحياوي (ص١٥٤): "إن كتابةَ المدَّةِ أو رسمَها واحدٌ في الكتابَةِ اليدويّةِ والكتابة المطبعيّةِ أينما وُجِدَتْ .."، وأنا أُؤَيِّدُ ما ارتآهُ من الاستعاضة عن حرفي الهمزةِ والألِفِ بالألِفِ وإشارة المدّة، لكنّني أخالفُه في التعميم الذي ذكر، فالمَدَّة في رسم المصاحف تكتب حرفين.

لو أخذ القوس غير باريها:

للأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي، وتعليقات الأستاذ محمد شيت صالح الحياوي

ما زال الأستاذ السامرائي يمتعنا بين الحين والحين بمقال يزخر بالفائدة، وأنا أتلقف ما يكتبه فأطالعه وأعلق على حواشيه تعليق مستفيدٍ لا تعليق منتقد. وعندما قرأت موضوعه هذا ذكرت أنّه كان تناول شيئاً مِمّا جاء فيه في بحوث أخرى له، فَرْحتُ أقلِّبُ أوراقي إلى أن وقعتُ على ما نَشَرَ في مجلة المورد[٦] عن ديوان الأدب للفارابي، إذ رأيتُهُ هناك يعيب على محقِّقِ الكتابِ قولَه: "لأمكن التعرّف عليه"، وقوله:"كان كفيلاً بالقضاء على هذه الفوضى الداخليّة". ثم رأيتُه هنا يعود

(٦) المجلد التاسع- العدد الأول- ص ٤١٥.

فيقبل الاستعمالَ الأول (ص٥٥)، ثم يقترح استعمال "فوضى" عِوَضاً عن "تشويش" (ص٦٢)، أو كان هذا ما رجَّحْتُ أنّه يقصده. وأقول هنا صراحةً إنني أحترم من يرجع عن رأي حين يرى مجانَبَتَه للصّواب، وقَلّ من يتحلّى بهذه الصفة، ولكنّني كم تمنّيتُ لو أشار الأستاذ إلى موقفه السابق وإلى عُدولِهِ عنه، حتى يزولَ الالتباسُ ويتّضِحَ موقفُه من المسألة.

وجاء في البحث :"ص ٥٥": "ويقولون: تخرَّجَ على فلان ... وتخرّج فلان في الكليّة الفلانية، وليس تخرّج من الكلية ..."، ثم يقول:

"والذي وَقَفْتُ عليه في كُتُبِ الرّجالِ أنّي قرأتُ كثيراً: وتخرّج به جمهرةٌ من العلماء ..".

"ولا ضَيْر، هذا لا يمنع أن يُقال : "تخرّجَ به – أو عليه- جمهرةٌ من العلماءِ. من الأزهر ..".

كما جاء في البحث (ص ٦٣): "ومِثْلُ هذا استعمالهم (إذ) وهو ظرفٌ للزمانِ الماضي استعمالَ إذا الشرطية، فيقولون: (وإذ لم يتهيّأْ لي العمل في بغداد فقد غادرتها إلى ...)، والصواب إذا ..."، لكنّني أرى التعليلَ أحدُ وجوهِ استعمالاتِ (إذ)، جاء ذلك في (مغني اللّبيب)[٧] وَساقَ ابن هشام عِدَّةَ أمثلةٍ أقربها مما مرّ في البحث قوله تعالى: "وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولونَ هذا إفْكٌ قَدِيم"، فذاك مِنْ هذا ... وللأستاذ الكبير جزيل تعظيمي واحترامي.

(٧) لابن هشام – تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد– الجزء الأول ص ٨٢.

وقد قام الأستاذ محمد شيت صالح الحياوي بمراجعةِ هذا البحث[٨]، فجاء بأمورٍ أرى من الأفضل أن أعلّقَ عليها هنا، فأقول: مسألة الملاعِق الثلاث (ص ١٥٦) طريفة، لكنّها إلى علمِ المنطقِ أقرب، فلا دليلَ من اللغةِ استَشْهَدَ به، بل ما كَلَّفَ نفسه الرجوعَ إلى شواهدِ الأستاذِ البصّام التي ذكرَ الأستاذ السامرّائي أنّه جاء بها مُثْبِتاً جوازَ استعمال "السّكك الحديديّة". وما أرى قول الفرزدق[٩] :

لَبِسْنَ الفَرِيدَ الخسْروانِيَّ تَحْتَهُ مَشاعِرَ، خَزِّيُّ العِراقِ المُفَوَّتُ

يَحْتَمِلُ مسألةَ مَشاعِرَ ثلاثة.

ويقولُ الأستاذ الحياوي (ص١٥٧): "لأنّ العربيّة واسطة للتفاهم". والواسطة في اللغة الجوهرة الكبرى وسط العقد. ولعل الأصوَبَ أن يُقال: "وساطة".

وتناول الأستاذُ رأي ابنِ الانباريّ القائل بعامّيّةِ كِلمَةِ "التشويش"، وخَطّأهُ وصوَّب الجوهريَّ الذي قال بفصاحتها (ص ١٥٩- ١٦٠)، ثُمّ أشار إلى ضرورة قبول استعمالها وذلك لما يلي:

١- حاجتنا إلى الكلمة، فالفوضى والتشويش ليستا متقابلتين.

٢- استعمال لفظ فوضى مقتصر على الجمع ومفرده متروك، على العكس من لفظ التشويش الذي يقبل الاشتقاق.

٣- جريان الكلمة على الألسنة في العصر الحاضر.

وفي هذا المعرض يتساءل الأستاذ عن أصل هذه الكلمة الجارية، ويتّخِذُ ذلك دليلاً على فصاحة الكلمة.

أقول: اعتاد الأستاذ أن يَصِمَ عُلماءَ اللغة العربيّة القدامى بالوهم، وهم من هم، معتمداً على اجتهاده الخاصّ، دونَ دليلٍ تقبلُه اللغةُ وأصولُها وقواعِدُها. ونحن ندافع هنا عن ابن الانباريّ، وعن غيرهِ من عُلماء العربيّة الذين شاركوه في قوله ذلك، كالأزهريّ (تهذيب اللغة – وشى- ج١١ ص ٤٤٥) والصّغانيّ (التكملة والذيل والصلة- ش ي ش -) والحريريّ (درّة الغوّاص في أوهام الخواص- طبعة

---

(٨) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد المزدوج (١١-١٢) ص ١٥٦- ١٦٠.

(٩) البيت في جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي – تحقيق علي محمد البجاوي- ص ٨٩٦. والمشاعر هنا هي الثياب التي تلي البدن.

ليبزيج ص ٧٣) والفيروزباديّ (القاموس المحيط – شاش-) وغيرهم كثير، وكلُّهم قال بِوَهْمِ الجوهريّ، على اعتبار أنّ التشويشّ كلمةٌ عامّيّةٌ أصلُها التهويش. وهكذا تصبح النقاطُ الثلاثُ التي اعتمدَها الأستاذ الحياوي غيرَ ذاتِ موضوعٍ عند اعتبار الأصْل المذكور، فهو ينوبُ عن (الفوضى)، وليس مقابلاً لها، وهو غيرُ مقتصرٍ على الجمع، وهو يُظْهِرُ أصْلَ كلمةِ التشويش المستعملة.

وأقدِّم للأستاذين الكبيرين من الاحترام والإعجاب ما يليق بقدرهما، قيّض الله لهما من الخير ما هما له أهل، لما يبذلان من جهد في خدمة لغتنا الشريفة.

موقف من يونس بن حبيب:

للأستاذ الدكتور محمود حسني محمود

بحث ممتع لكنّه لم يسلمْ من هَفَواتٍ وفلتاتٍ قلّما يخلو منها بحث أو مقالة، بعضُها قد يعود إلى الطباعة، وهذه لن أعرض إلاّ لِما لا يجوز السكوتُ عنه منها، مثل ما يغيّر اسماً أو يوهِمُ أمراً مخالفاً للوجه المقصود. أذكر من الأخطاء ما جاء في أرقامِ صفحات الإحالات، والوَهْمُ فيها كثير. من ذلك أنّ الباحثَ أحال على الفهرست ستَّ مراتٍ، يشيرُ فيها كلِّها إلى أنّ رقم الصفحة (٧٩) وهو (٦٩). كما جاء شيءٌ من الإحالات على "طبقات النحويين واللغويين" سليماً، وجاء شيءٌ خاطئاً، نذكر منها الحاشية رقم (١٣٩)، حيث أحال على ص ٢٨ بدلاً من ص ٤٣، والحاشية رقم (١٥٦) أحال فيها على ص ١٧٧ بدلاً من ١٢٧، وغير ذلك من الإحالات التي لن أتقصّاها هنا.

ومِنْ أخطاءِ الطّباعة ما جاء في ص ١٣٩ عن عيسى بنِ عمر وأبي عمرو بن العلاء، فقد حوى الخبرُ ثلاثةَ أخطاءٍ هي: "فقال له: يا أبا عمر: ما شيء..."، والصواب "أبا عمرو"، و"نمت يا أبا عمرو وأولج الناس"، والصواب: "نمت يا أبا عُمَرَ وأدلج الناس".. وغيرها كثير يمكن عزو جُلِّها إلى الطباعة.

يقول الباحث (ص١١٨): "أمّا صاحبُ معجم الأُدباء فقد رأى أنّه ضَبّيٌّ نسباً صريحاً، ولكنّه عاد وروى أنّه مولى بني اللَّيْث ..."، وما أصاب، فإنّ قولَ ياقوت كان: "أبو عبدالرحمن الضّبّيّ- وقيل الليثيّ- بالولاء"، فالولاء تعود على الضبّيّ والليثيّ كليهما، ولا تنفرد بالليثيّ.

وينقل الباحث (ص١٢٠) عن الفهرست وإنباه الرواة: "إلى أن (تفرّغ من الكبر) ..."، وهذا وَهْمٌ جَرَّهُ ما جاء في الكِتابَيْن عن ثعلب، فإن (تفرّغ) هنا لا معنى لها، بل هي تصحيف لـ(تَفَدّع) بالدال والعين المهملتين، كذلك جاءت في "طبقات النحويين واللغويين"[١٠].

ويورد الباحث (ص١٢٠) بيتَيْنِ من الشعر على أنّهما من قول يونس بن حبيب، نقلاً عن "شذرات الذهب". وما جاء في "الشذرات" و"وفيات الأعيان"[١١] لا يوحي ألا أنهما من إنشاده، وما رأيت مرجعاً يذكر أنّه نظم شعراً، بل إنّ "وفيات الأعيان"[١٢] يروي عنه أنّه "لو تمنّى أنْ يقولَ الشِّعْرَ لتمنّى أن يقولَ مثل قول عديّ بن زيد ...".

وينقل الباحث (ص١٢٦) عن "طبقات النحويّين واللغويّين" رأيَ يونس في ابن أبي إسحاق، فيجيء بكلامٍ لا يستقيم، هو: "قال: فأينَ علمه من علم الناس اليوم؟ (قال): لو لم يكن في الناس اليومَ أحد لا يعلم إلاّ علمه لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظره لكان أعلم الناس"، وسقط من النص ما جاء بين القوسَيْن.

---

(١٠) ص ٥٣، والفدع: عوج وميل في المفاصل خلقة أو داء.

(١١) لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، طبعة دار صادر، ص ٢٤٦.

(١٢) ص ٢٤٥.

وتصحيحُ هذا القول ما جاء في "طبقات الشعراء"[١٣]: "قال: فأَيْنَ عِلْمه من علم الناس اليوم؟ قال: **لو كان** في الناسِ اليوم **من** لا يعلَمُ إلاّ علمه يومئذٍ، لَضُحِكَ **به**، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر **نظرهم**، كان أعلمَ الناس".

وذكر الباحث (ص١٣٩) بيتَ ذي الرمة:

وظاهرٌ لها من يابس الشخت ...

والبيتُ بهذا الشكل مبتورٌ وخارجٌ عن بُحور الشِّعر، وكم وددتُ لو أنّ الأستاذ الباحث كان أكمَلَه عن الدِّيوان، فلو فعل لما ظهر التنوينُ على الفِعلِ في أوّلِ الشطر. والبيت بتمامه:

وظاهِرْ لها مِن يابِسِ الشّخْتِ واستَعِنْ

عليها الصّبا واجْعَلْ يَدَكَ لها سِتْرا

وقال الباحث في معرضِ ذكرِهِ حيرةَ أبي عمرو بن العلاء ويونس في كلمةٍ قالها الفرزدق (ص ١٤٠- ١٤١): (ويحاولان أن يجدا تخريجاً فلم يعثرا، فيقولُ أبو عمرو: "لا أعرفُ لها وجهاً، وكان يونس لا يعرف لها وجهاً، قلتُ ليونس: لعلّ الفرزدقَ قالها على النَّصْب ولم يأبَه. فقال: لا، كان ينشدُها على الرفع، وأنشد فيها [وأنشدنيها] رُؤْبَةُ على الرّفع").

أقول: هذا النصّ كما جاء في البحث يفيد أن أبا عَمْرو يروي عن يونس ويسأله، وما كان يونس إلاّ تلميذاً لأبي عمرو يأخُذُ عنْه. والصّواب أن كلام أبي عَمْرٍو ينتهي عند قوله: "لا أعرف له وجهاً". وما تلا ذلك هو من قول ابنِ سلاّم، وكان يونس من شيوخِه[١٤].

وأعود فأشكر للأستاذ الدكتور جهده، فقد أفاد وأمتع.

---

(١٣) ص ١٥.

(١٤) المصدر السابق- المقدمة ص ٣٧.

شاعر السمو زهير بن أبي سلمى:

للأستاذ الدكتور عبدالقادر الرباعي

جمع الأستاذ الرباعي في مقاله الشائقِ الكثيرَ من أخبار شاعرٍ مشهورٍ حَظِي باهتمام الباحثينَ قديماً وحديثاً، لكنه تناولَ الشّاعِرَ مِنْ ناحيةٍ خاصّةٍ يراها الأستاذُ فيه: **السَّمُوّ**. وقد وُفِّقَ إلى حَدٍّ بعيدٍ في إظهار **السّمُوّ الفنّيّ** في شِعْره، فزُهَيْر شاعُر انتِقاءٍ وتنقيحٍ قلّما يَظْهَرُ في شِعْره سَقَطٌ أو خَطَل، ووُفِّقَ دون ذلِكَ في إظهار **سُمُوّ الشّاعِرِ الإنسان**، ولعلّ الأمْرَ راجِعٌ إلى التّناقُضِ ما بَيْن شِعْر السُّؤال والاستعطاءِ وبين السموّ. فقد حَطّ مِنْ قدرِ النّابغةِ الذُّبيانيّ – وقد كان في ذُؤابَةِ قومِهِ حسباً ومجداً – مَدْحُهُ النّعمانَ والحارثَ الغسانيّ، مع أنّهما مِنَ الملوك، فيكفَ بزُهَيْرٍ وقد مَدَحَ مَنْ دونَهما، واسْتجدى بِشِعْره فجمَعَ مِنْ ذلك ثروة. وكان يعمد إلى الهجاء إن لم يستَطِعْ نَيْلَ ما يَطْلُب بالمديح.. ثمّ كيْفَ يُمْكِنُ أنْ نَصِفَ **بالسموّ** شاعراً يهجو قوماً أسروا عبداً له وامتنعوا عن ردِّه بهذه الأبيات[١٥]:

وَلَـــوْلا عَسْـــبُهُ لَرَدَدْتُمـــوهُ ... وشَـــرُّ مَنيحَـــةٍ مُعـــارُ
إذا جَمَحـــتْ نِســـاؤُكُمُ إلَيْـــهِ ... أشَـــظَّ كأنَّـــهُ مَسَـــدٌ مُغـــارُ
يُبَرْبِـــرُ حـــينَ **يَعْـــدُو مِـــنْ بَعيـــدٍ** ... إلَيْهـــا وهْـــوَ قَبْقـــابٌ قُطـــارُ
إذا أبْـــزَتْ بـــه يومـــاً أهَلَّـــتْ ... كمـــا تُبْـــزي الصّـــعائِدُ والعِشَـــارُ

فأيُّ فُحْشٍ أكثر من هذا؟ وأي سمُوٍّ في شاعرٍ يلجأ إلى مثل هذا القول، وقد كان له مُنْتَدَحٌ في الهجاء العفيف الذي يبدو كالعِتاب، وفي طيّاته هجوٌ مُبِضٌّ، كقولِ النابغةِ في عامر بن الطفيل[١٦]:

فـــإنْ يَـــكُ عـــامِرُ قَـــدْ قـــالَ جَهْـــلاً ... فـــإنّ مَظِنّـــةَ الجَهْـــلِ الشّـــبابُ
فَكُـــنْ كَأبيـــكَ أوْ كـــأبي بَـــراءٍ ... تُوافِقُـــكَ الحُكومَـــةُ والصّـــوابُ
وَلا تَـــذْهَبْ بِحِلْمِـــكَ طامِيـــاتٌ ... مِـــنَ الخُـــيَلاءِ لَـــيْسَ لهُـــنّ بـــابُ
فإنّـــكَ سَـــوْفَ تَحلُـــمُ أو تَنـــاهى ... إذا مـــا شِـــبْتَ أوْ شـــابَ الغُـــرابُ

(١٥) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى – صنعة أبي العباس ثعلب، ص ٣٠١– ٣٠٣.

(١٦) ديوان النابغة الذبياني– تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم – طبعة دار المعارف بمصر– ص١٠٩.

وما لِزُهَيْرٍ ولِهذا السِّبابِ الذي خاطبَ به رجلاً كان مدحَه قَبْلُ، ثم عادَ **شاعِرُ السموّ** فمدحه بعدَ إذ شَتَمه.

ثم كيف نصف بالسموّ شاعراً لا يربَأ بنفسِهِ عن أنْ يَنْتَحِل شِعْرَ غيره[١٧].

أقول: لعلّ حياةَ الجاهليّة ما كانَتْ تُتيحُ لشاعرٍ أن يوصفَ بالسمو المطلق، أو لعلّ الباحِثَ أخطأ الاختيار، وكان عليه أن يتوسَّم السمُوَّ في زيد بن عمرو بن نفيل وأقرانِه. ومهما يكن الأمر، فزُهَيْرٌ يبقى من أعفِّ شُعراءِ الجاهليَّة لساناً وخُلُقاً.

أعود إلى ما كُنْتُ علّقتُهُ على هوامِش البحثِ فأقول: جاء في ص ١٥٣ أنّ أبا سُلْمى هو ربيعة بين رياح بن قُرّة .. وهو (قرط) كما في "طبقاتِ فُحولِ الشّعراء" – ص٥١- و"جَمْهرةِ أنْسابِ العرب" – ص٢٠١-، كما جاء أنّ مُزَيْنَةَ هي بنت كلب بن وَبرة بن ثَعْلَب بن حلوان .. وهو تَغْلِب كما في شرح الدّيوان – ص٣٣٠- و"جمهرة أنساب العرب" – ص٤٥٢-، وأنّ عمرو بن أُد هو ابن طانجة بن مضر، وهو في الحقيقة ابن طابِخَة بن إلياس بن مُضر كما في المصَدَرَيْنِ السابقَيْن. ثم يقول الباحثُ إنّ ابنَ سلاّم جعلَ مُزَيْنَةَ واحداً من أجداد ربيعة، ونحن نعلم أنّ مزينة امرأة، وما قاله ابنُ سلاّم هو أنّ ربيعة من أبناءِ أبناءِ مُزَيْنَة.

وجاء في البحث (ص١٥٤) بيتان لأبي سلمى هما:

لِتَعْدُوْنْ إبِلٌ مُخَيَّسَةٌ ... مِنْ عِنْدِ سَعْدٍ وَابْنِهِ كَعِبِ
الآكِلِينَ صَرِيحَ قَوْمِهِما ... أَكْلَ الحُبارى بُرْعُمَ الرُّطَبِ

والصّحيحُ – كما في شرح الديوان (ص٢) – لِتَغْدُوَنْ- بالغين المعجمة- وأَسْعَدَ والرُّطْبِ، وما أظنّ هذه الأخطاء من الباحث.

ويقول الأستاذ (ص١٥٦): إنّ الذي دفعَ زهيراً إلى زواجِ كَبْشَةَ هو عقْمُ أُمِّ أوفى.

وأقول: لم تكُنْ أمُّ أوْفى عقيماً، يدُلّنا على ذلك قولُ زُهَيْرٍ (شرح الديوان ص ٣٤٢):

أَصَبْتُ بَنِيَّ مِنْكِ وَنِلْتِ مِنّي ... مِنَ اللّذّاتِ والحُلَلِ الغَوالِي

(١٧) وانظر ما جاء في البحث ص ١٧٣.

ويذكر الباحث بيتَ زهير (ص ١٥٧):

أَقيمي أُمَّ كَعْبٍ وَاسْتَقِرّي فإنَّكِ ما نَزَلْتِ بِها بِداري

والصواب "بِدارِ". أيْ أنّها دارُ صِدْقٍ إذا ما نزَلَتْ بها.

ويقارن الباحثُ بَيْنَ قولِ زهير:

فَـــإنّ الحَـــقّ مَقْطَعُـــهُ ثَـــلاثٌ يَمـــينٌ أوْ نِفـــارٌ أوْ جِـــلاءُ
فَـــذلِكُمُ مَقـــاطِعُ كُـــلِّ حَـــقٍّ ثَـــلاثٌ كُلُّهـــنّ لَكُـــمْ شِـــفاءُ

وقولِه تعالى:"وَلَكُمْ في القصاصِ حياة"، وشتّان ما هما. فقول زُهَيرٍ يُبيّن الطُّرُقَ التي يمكن إظهارُ الحقّ بها، والآية الكريمة لا تتناول الأمْرَ من قريبٍ أو بعيد. وقد جرى عُلماء العربيّة على مقارنةِ الآيَةِ هذه بقولِ العَرب: القَتْلُ أَنْفى لِلقَتْل.

ويدافع الأستاذ (ص١٧٢) عن استعمالِ زُهَيْرٍ لِكَلِمَتَيْ (حَقَّد) و(رَكَكُ) مُشيراً إلى أنّ الأُولى، على ثِقَلِها، أدّتْ ما أرادَ الشاعر، وأنّ ثِقَل الأخرى كان سبَبَ فَكِّ إدغامها. غير أنّ اعتراضَ النُّقّاد القدامى على الكلمة الأولى كان بسبب مجيئها ضِمْنَ أبياتٍ سلسةِ الكلمات فظهرت غريبةً بينها. أما فَكُّ الإدغام فلا يجوزُ في اسم علم.

ذيول وملاحظات

لكاتب هذه السطور، ومراجعة الأستاذ محمد شيت صالح الحياوي[١٨]

وقَعْتُ حديثاً على أبياتٍ أربعة لِسَلْمٍ الخاسِرِ ليستْ في شعره المجموع في كتاب "شعراء عباسيون"، ولم أكن أدْرَجْتُها ضمن بحثي المنشورِ في العدد الثاني من مجلةِ المجْمع اللغويّ الأردنيّ، ولا ضمنَ استدراكاتي على هذا البحْثَ في الذيولِ والملاحظاتِ المنشورةِ في العدد المزدوجِ السابع والثامن من المجلة المذكورة. وهذه هي:

ـ التخريج: الحماسة البصريّة – تحقيق مختار الدين أحمد- نشر دائرة المعارف العثمانية سنة ١٩٦٤.

قال سَلْمٌ الخاسرُ في محمد بن المهديّ (لعله محمد المهديّ):- من الطويل-:

١- بِمَوْتِ أميرِ المؤمِنينَ مُحَمَّدٍ زَها الموتُ واختالَتْ عليهِ المقابِرُ
٢- رَأَيْتُ المنايا يَفْتَخِرْن بمَوْتِهِ كَأَنّ المنايا تَبْتَغي مَنْ تفُاخِرُ
٣- فَلَوْ بَكَتِ الأيّام مَيْتاً بَكَتْ لَهُ سَوالِفها والباقِياتُ الغَوابِرُ
٤- وَما النّاسُ إلاّ لِلفَناءِ مَصِيرُهُمْ لِكُلِّ امْرِىءٍ مِنْ يَوْمِهِ ما يُحاذِرُ

وقد كان الأستاذ الحياوي أبدى بعضاً من مآخذه على الذيول، رأيت أنْ أعرض لها هنا، ليس بقَصْدِ دفْع شُبْهَةِ التقصير أو الزّللِ عن نفسي، وأنا المِقُرُّ بالزّلَلِ والتقصير، ولكنْ دفاعاً عن استعمالاتٍ لُغويَّةٍ صحيحة، وعن عُلماء كانوا من بُناةِ صرْحِ اللغة طَعَنَ في أقوالهم.

يقول الأستاذ (ص١٦٠): لا يليقُ ذِكْرُ مُراهقين أحياناً فلكلِّ مقام مقال، لأنّها قد لا تُريحُ سامِعَها، أو ذوي العلاقة حيث تذكرهم بما لا يرغبون .. وأقول: إنّ كلمة مُراهق لا تعني سوى الغلام الذي قاربَ الحلم. وإنّ عدمَ الرّاحة يحصل حسب الاستعمال، كاستعمالك لِكَلمةِ "طفل" مثلاً. فإنّ وَصْفَكَ رجُلاً كهلاً بالمُراهَقَةِ يَسوؤه كوَصْفِكَ إياه بالطُّفولة. ولا يفوتنا أنْ نَذْكُرَ أنّ استعمالَ الكلمةِ الإنكليزيةِ أيضاً قد يفيدُ معنًى غير مُريحٍ لذوي العلاقة.

ويقولُ الأستاذ في معرضِ تعليقِهِ على النّسب إلى عشرين وثلاثين: اعتمد الكاتبُ على رأي ابن سِيدَه، وهو رأْيٌ لا نقرُّهما عليه، لأنه يؤدي إلى اختلاط النسب في الأعداد المُفْرَدِة والعقود – ثلاثين فما بعدها.

---

(١٨) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد المزدوج (١١-١٢) ص ١٦٠.

وأقول: تَخْطِئَةُ ابنِ سِيدَه، وهو من هو، دونَ دليلٍ أو رجوعٍ إلى قولِ عالِمٍ من علماء العربيّة، أمْرٌ لا أُقِرُّ الأستاذ عَلَيْه، فكيف إذا أُضَفْنا إلى ذلك أنّ ابْنَ سِيدَه وافَقَ في رَأيِهِ الفرّاء ونقلَ عنه وعن أبي عليّ الفارسيّ الذي برّر حذفَ الياء والنون في النِّسْبةِ لِتَجَنُّبِ الجمعِ بين إعرابيين. أمّا قولُ الأستاذ المعلّق باختلاط النسب في الأعداد المفردة والعقود فهو غير وارد، وكيف يختلط ثُلاثِيٌّ وثَلاثِيّ، ورُباعِيٌّ وأَرْبَعِيّ.

ويعلق الأستاذ على ما جاء في الذيول: (أما إذا أرَدْتَ النسبَ إلى ثَلاثَةٍ فتقول: ثُلاثِيّ). فيقول: لا حاجة إلى الفاء فهي زائدة. والنسب إلى ثَلاثَةٍ هو ثَلاثِيّ بفتحِ الثاء الأُولى لا بِضَمِّها لأنّ المضمومَة مَنْسوبةٌ إلى ثُلاث ولهما معنيان مختلفان".

وأقول: إنّ الفاء في جواب إذا ضروريّة، ولكنّ هناك من النحاة من جَوّزَ حَذْفَها. ولا يجوزُ تَخطِئَةُ إثباتِها وهو الأصْل. قال عُمَر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلاً أمّا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحى وأمّا بالعَشِيّ فَيخْصرُ

والنّسبُ إلى ثلاثة، إذا كانت اسماً لِشَخْص، أو النسب إلى بني ثَلاثَة، ثَلاثيّ بفَتْحِ الثاءِ الأولى كما جاء في المخصّص (ج ١١٨/١٧) عن الفرّاء. قال:"وإن كان ثَوباً طولُهُ ثلاثُ أذْرُعٍ قُلْتَ ثُلاثِيّ إلى العَشْر" ولهذا أدلّةٌ كثيرةٌ في اللغة، فالفعِل الثُّلاثِيّ أو الرُّباعيُّ هو الفِعْل ذو الحُروفِ الثلاثة أو الأربعة، وقِسْ على ذلك. وجاء قولُهُم: فَتًى ثُلاثِيٌّ أو رُباعِيّ أو خُماسيّ، إذا بلَغ طولُه ثلاثَةَ أشبارٍ أو أَربعة أو خمسة، ولا يقالُ سُداسِيّ لأنّه عند ذلِكَ يُصْبِحُ رجُلاً. ونحن إذا نسبْنا إلى عبدِالواحد قلنا (واحِدِيّ)، وإلى واحد قلنا (أُحادِيّ)، وهل سَمِعْنا بِفِعْل أرْبَعيّ أو سِتّيّ (سِدْسِيّ)؟ وكَمْ كنتُ أتمنّى لو جاء الأستاذُ بدليلٍ من اللغةِ على ما قاله، فيستفيد الجميعُ عن قناعةٍ لا عن تسليم.

وأشكرُ للأستاذ اهتمامَه بما كتَبْتُ، أبقاه الله ومتّعنَا بعلمه وأكْثَرَ مِنْ أمثاله.

المهندس حاتم غنيم